MISSION PERMANENT DU ROYAUME
D'ARABIE SAOUDITE AUPRÈS DES NATIONS UNIES
GENÈVE

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة
جنيف

Ref. No. 413/ 1517

Geneva, 15 March 2021

The Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and Other International Organizations at Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, Special Rapporteur on contemporary forms of slavery, including its causes and consequences, and would like to refer to the letter received on the 29 January 2021 regarding the request of information for the preparation of the thematic report focusing on " Nexus between Displacement and Contemporary Forms of Slavery". In that regard, the Permanente Mission has the honor to attach herewith the contribution of the Government of Saudi Arabia on the aforementioned letter.

The Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, Special Rapporteur on contemporary forms of slavery, the assurance of its highest consideration.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights(OHCHR)
Special Procedures Branch
Email: srslavery@ohchr.org

أبرز التدابير التي اتخذتها المملكة في سبيل حظر الرق وجهودها تجاه اللاجئين

1- تحظر أنظمة المملكة جميع أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، وتعتبرها إحدى أشكال الاتجار بالأشخاص، وذلك بموجب نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٠ وتاريخ ١٤٣٠/٧/٢١هـ الموافق (٢٠٠٩/٧/١٤م)، حيث نصت المادة (٢) منه على أن "يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسراً، أو التسول، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه".

2- قامت المملكة بدور كبير في تخفيف مشكلة اللجوء التي تعاني منها مناطق عديدة في العالم، ولم تقتصر جهودها على الاستقبال والاستضافة لهم داخل أراضيها، بل امتدت لتشمل رعاية الملايين من اللاجئين في شتى أنحاء العالم بالتنسيق والتعاون مع حكومات الدول المضيفة لهم وكذلك منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية، وقد بلغ إجمالي تكلفة المساعدات المقدمة للاجئين خارج المملكة أكثر من (٩٠٠) مليون دولار أمريكي، إضافة للمساعدات الإنسانية التي قدمت للنازحين خارج المملكة حيث بلغت تكلفتها ما يقارب (٢) مليار دولار أمريكي.

3- تنطلق المملكة العربية السعودية في تعاملها مع اللاجئين من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي تدعو إلى المحبة والسلام والتآخي، وتحرص على إغاثة الملهوف، ومساعدة المحتاجين، وتعامل المملكة كل من الأشقاء اليمنيين، والسوريين، ومن هم من الجالية البرماوية، اللاجئين إلى المملكة معاملة باقي الوافدين، وقد قدمت لهم المساعدات في مختلف المجالات، كقطاع الجوازات، والصحة، والتعليم، وقد تجاوز اجمالي قيمة تلك المساعدات خلال الفترة من عام ٢٠١١م- ٢٠١٩م (١٣) مليار دولار أمريكي، استفاد منها ثلاث جنسيات وهم (السوريون، اليمنيون، الجالية البرماوية)، كما

حرصت المملكة على توزيعهم في مناطق المملكة حفاظاً على حقهم في الحركة والتنقل، وأسوة بباقي المقيمين على أراضيها.

4- تعد المملكة من أوائل الدول التي استجابت للأزمة الإنسانية في اليمن منذ اندلاعها في عام ٢٠١٥م، حيث قدمت المملكة مبالغ كبيرة كمساعدات إنسانية وتنموية لليمن في جميع القطاعات ولجميع المحافظات اليمنية للمساهمة في رفع المعاناة عن الشعب اليمني، حيث بلغ إجمالي تلك المساعدات أكثر من (٨) مليار دولار أمريكي خصصت لتنفيذ (٧٨٩) مشروعاً على مدى عدة سنوات، بالإضافة إلى إعلان المملكة مؤخراً - خلال مؤتمر المانحين الافتراضي لليمن ٢٠٢٠ الذي نظمته المملكة بالشراكة مع الأمم المتحدة- عن الالتزام بتقديم مبلغ (٥٠٠) مليون دولار أمريكي لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لليمن ٢٠٢٠م، إلى جانب استضافة المملكة للمواطنين اليمنيين داخل مدنها، وقد سبق أن صدر توجيه خادم الحرمين الشريفين باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاع المقيمين في المملكة بطريقة غير نظامية من أبناء اليمن الشقيق وذلك بمنحهم تأشيرات زيارة لمدة (ستة) أشهر قابلة للتمديد بعد حصولهم على وثائق سفر من حكومة بلادهم الشرعية، والسماح لهم بالعمل وفق ما لدى الجهات المختصة من ضوابط، كما تم اتخاذ العديد من التدابير اللازمة لمساعدهم، كتوفير العلاج المجاني لهم بإجمالي تكلفة بلغت حتى عام ٢٠١٩م ما يربو عن(٢) مليار دولار أمريكي، وإتاحة الفرصة لهم في الحصول على التعليم العام بإجمالي تكلفة بلغت حتى عام ٢٠١٩م تجاوزت (٨٠٠) مليون دولار أمريكي، وكذلك العمل أسوة بباقي المقيمين، كما بلغت تكلفة الخدمات ذات العلاقة بشؤون الوافدين أكثر من (٥) مليار دولار أمريكي.

5- استقبلت المملكة منذ اندلا ع الأزمة السورية في عام ٢٠١١م مئات الآلاف من السوريين، وحرصت على التعامل معهم كزائرين وتم دمجهم ضمن أفراد المجتمع، وذلك حفاظاً على كرامتهم وسلامتهم ومنحهم حرية الحركة التامة، كما تم اتخاذ العديد من التدابير اللازمة لمساعدتهم في الاستقرار داخل المملكة، ومن ذلك منح من أراد البقاء منهم في المملكة، الإقامة النظامية أسوة بباقي المقيمين بكل

ما يترتب عليها من حقوق الرعاية الصحية المجانية، والتي تجاوز إجمالي تكلفتها أكثر من (٢) مليار دولار أمريكي، والانخراط في سوق العمل والتعليم، وقد قدرت التكاليف ذات العلاقة بالتعليم بأكثر من (مليار) دولار أمريكي، وكذلك تقديم الخدمات ذات العلاقة بالوافدين بتكلفة قدرها ما يزيد عن (مليار) دولار أمريكي، إضافة إلى دعم ورعاية الملايين من السوريين اللاجئين في الدول المجاورة لوطنهم في كل من الأردن ولبنان وغيرها من الدول بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة لهم، وكذلك مع منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية سواء من خلال الدعم المادي أو المعنوي.

6- فيما يتعلق بالجالية من دولة ميانمار والذين يعدون من الأقليات الأكثر اضطهاداً في العالم، حيث بدأت معاناتهم عبر تهجيرهم واضطهادهم منذ عام ١٩٥٠م، واستجابة للنداء الإنساني فقد بادرت المملكة باستضافة اللاجئين من دولة ميانمار منذ عام ١٩٥٧م، واستمر بعدها توافد اللاجئين إلى المملكة حتى وصل عددهم إلى أكثر من ربع مليون نسمة، وهو ما يمثل نحو أكثر من ١,٢% من إجمالي السكان السعوديين، كما تم تصحيح أوضاعهم بمنحهم إقامات نظامية دون رسوم مالية، وتمكينهم من الحصول على جميع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية؛ بالإضافة إلى توفير فرص العمل لهم، ومنح المؤسسات والشركات الحوافز اللازمة من خلال وزارة العمل لتشجيعها على توظيفهم، وقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة لهم ما يزيد عن (٦٠) مليون دولار أمريكي، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١١-٢٠١٩م. وقد أشادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٥م؛ بتجربة المملكة العربية السعودية في ذلك مؤكدة أنها تجربة رائدة ويمكن الاستفادة منها وتعميمها على الدول الأخرى.

MISSION PERMANENT DU ROYAUME
D'ARABIE SAOUDITE AUPRÈS DES NATIONS UNIES
GENÈVE

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة
جنيف

The highlights measures taken by the Kingdom of Saudi Arabia to prohibit slavery and its efforts towards refugees:

1. The Kingdom's laws prohibit all forms of slavery or slavery-like practices, and consider them as forms of trafficking in persons, according to the Anti-Trafficking in Persons Law, issued by Royal Decree No. M/40, dated 21/7/1430H, corresponding to 14/7/2009. Article (2) of this Law stipulates: "It shall be prohibited to commit any act of trafficking in persons, including coercion, threat, fraud, deceit or abduction of a person, abuse of position or power or any authority thereon, taking advantage of the person's vulnerability, giving or receiving payments or benefits to achieve the consent of a person having control over another person for sexual assault, forced labor or services, mendicancy, slavery or slavery-like practices, servitude or the removal or organs or for conducting medical experiments thereon".

2. The Kingdom has played a major role in alleviating the refugee problem that afflicts many world regions. Its efforts have not been confined to receiving and hosting refugees within its territories, but have extended to include providing care for millions of refugees around the world, in coordination and cooperation with the governments of their host countries and humanitarian relief organizations. The total cost of aid provided to refugees outside the Kingdom amounted to more than (900) million US dollars, in addition to the humanitarian aid provided to the abroad displaced persons, with a cost amounting to approximately (2) billion US dollars.

3. In dealing with refugees, the Kingdom of Saudi Arabia invokes the principles and teachings of Islam that call for love, peace and brotherhood. It always shows its keenness to provide relief for the distressed and help for the needy. The Kingdom treats the Yemeni, Syrian, and Myanmar community who refuge to the Kingdom in the same way it deals with other expatriates, and has provided aid to them in various fields, such as passports, health, and education sectors. The total amount of such aid during the period 2011-2019 has exceeded (13) billion US dollars, from which three nationalities benefited: Syrians, Yemenis, and Burmese. The Kingdom has also

made sure to distribute these refugees over the different regions of the Kingdom in order to preserve their right to movement and mobility, as is the case with the rest of residents on its lands.

4. The Kingdom is among the first countries to respond to the humanitarian crisis in Yemen since its outbreak in 2015. It has provided large financial amounts in humanitarian and development aid to Yemen in all sectors and for all Yemeni governorates to contribute to alleviating the suffering of the Yemeni people. A total amount of more than (8) billion US dollars has been allocated to the implementation of (789) projects over several years. In addition, the Kingdom has recently announced, during the Virtual Donors' Conference for Yemen 2020, organized by the Kingdom in partnership with the United Nations, its commitment to provide an amount of (500) million US dollars as a contribution to support the Humanitarian Response Plan for Yemen 2020. Furthermore, the Kingdom hosts Yemeni citizens in its cities, and the Custodian of the Two Holy Mosques earlier issued a directive to take the necessary measures to address the situation of illegal Yemeni residents in the Kingdom by granting them visitor visas for a period of six months, which can be extended upon obtaining travel documents from the legitimate government of their country, and allowing them to have jobs according to the controls applied by the competent agencies. Several other required measures have been taken to help these residents, such as providing them with free medical treatment with a total cost of more than (2) billion US dollars until 2019. They were also given the opportunity to obtain public education with a total cost of more than (800) million US dollars until 2019, as well as the opportunity to have jobs. The cost of the services rendered in relation to expatriate affairs amounted to more than (5) billion US dollars.

5. Since the outbreak of the Syrian crisis in 2011, the Kingdom has received hundreds of thousands of Syrians, and has been keen to deal with them as visitors. They have been integrated into the society in order to preserve their dignity and safety and give them complete freedom of movement. Moreover, several measures

have been taken to enable them to have a stable life in the Kingdom. For example, Syrians who wanted to stay in the Kingdom were granted legal residence permits, as is the case with other residents. This would provide them with the right to a free health care at a total cost of more than (2) billion US dollars, and engagement in the labor market and in education. The relevant costs in the education sector have been estimated at more than one billion US dollars. Other expatriate services were provided to those refugees at a cost of more than one billion US dollars. In addition, the Kingdom provided support and care for millions of Syrian refugees in other neighboring countries to their homeland, namely in Jordan, Lebanon and other countries, in coordination with the governments of the host countries and with international humanitarian relief organizations, whether through financial or moral support.

6. The Burmese community from Myanmar are among the most persecuted ethnic minorities in the world. Its members have been suffering from displacement and persecution since 1950. In response to the humanitarian call, the Kingdom took the initiative to host refugees from the country of Myanmar since 1957. Refugees have continued since then to come to the Kingdom until their numbers reached more than a quarter of a million people, thus constituting more than 1.2% of the total Saudi population. Their situation was addressed by granting them legal residence permits free of charge and enabling them to obtain all social, health and educational services. They were also provided with job opportunities, and the Ministry of Labor granted institutions and companies the necessary incentives to encourage them to employ these Burmese residents. The aid provided to these refugees amounted to more than (60) million US dollars during the period from 2011-2019. In 2015, the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) praised the Saudi experience in this regard, confirming that it is a pioneering experience that other countries can benefit from and recommending its circulation worldwide.